

بالإنفوجراف ...

توقعات البنك الدولي تؤكد تحقيق مصر أعلى معدل نمو بين أهم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



توقعات البنك الدولي تؤكد تحقيق مصر أعلى معدل نمو بين أهم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

صفحة 1
من 2

معدل نمو أهم اقتصادات المنطقة عام 2023



رغم التحديات والصعاب التي تواجه الاقتصاد العالمي، إلا أن الدولة المصرية تمكنت من إدارة المخاطر الاقتصادية المترتبة على المتغيرات الدولية بشكل مدروس وممنهج، والتخفيف من حدتها على القطاعات الحيوية، فضلاً عن اعتماد التدابير والخطط التي من شأنها المحافظة على مؤشرات اقتصادية متميزة، والتوجه بقوة نحو تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق المبادرات والإصلاحات التي تساهم في السيطرة على معدلات العجز المالي، وتحقيق معدلات نمو قوية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتذليل العقبات أمام مجتمع الأعمال، والسيطرة على معدلات التضخم، وهو الأمر الذي ساعد على تجنب دخول الاقتصاد المصري مرحلة الركود، وتوفير ضمانات الاستثمارية والنجاح للمشروعات التنموية.

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات تسلط الضوء على تأكيد توقعات البنك الدولي تحقيق مصر أعلى معدل نمو بين أهم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ووفقاً للتقرير، فقد توقع البنك الدولي أن تحقق مصر معدل نمو ٤,٨% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وهو أفضل معدل بين أهم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار التقرير إلى تحسن التوقعات لأهم المؤشرات الاقتصادية، حيث سجلت توقعات العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٦,٧% لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ في أكتوبر ٢٠٢٢، مقابل ٧,٣% في أبريل ٢٠٢٢، بينما جاءت توقعات عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٤,١% لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ في أكتوبر ٢٠٢٢، مقابل ٥% في أبريل ٢٠٢٢.

وأظهر التقرير أن التنبؤات تشير إلى تحقيق مصر معدل نمو ٦,٦% خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو أعلى مما كان متوقعاً في أبريل الماضي والذي بلغ ٥,٥% فقط، فضلاً عن توقع البنك نمو الدول المستوردة للنفط بالمنطقة بمقدار ٤,٥% خلال عام ٢٠٢٢، و٤,٣% لعام ٢٠٢٣، مضيفاً أن مصر تقود هذه المجموعة بنمو مدفوع بصاردات الغاز وقطاعي السياحة والاتصالات.

وأشار التقرير إلى أن متوسط معدل التضخم بلغ خلال الفترة من مارس إلى يوليو من عام ٢٠٢٢ ١٤,٣%، مؤكداً أنه لولا تدخل الحكومة للسيطرة على التضخم لوصل إلى ١٨,٤%، ما يعني أن تدخلات الحكومة أدت لخفض التضخم بأكثر من ٤ نقاط مئوية خلال تلك الفترة.

هذا وقد استعرض التقرير معدلات النمو المتوقعة لأهم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ٢٠٢٣، حيث سجل معدل النمو المتوقع بالنسبة للعراق ٤,٣%، والإمارات ٤,١%، والمغرب ٤%، وعمان ٣,٩%، والسعودية ٣,٧%، وقطر ٣,٤%، وتونس ٣,٣%، والبحرين ٣,٢%، وفلسطين ٣%، والكويت ٢,٥%، وكل من الجزائر والأردن ٢,٣%، وإيران ٢,٢%.